# رحلة عمل طويلة

شاغلار أوزدن

سمة مشتركة مهمة تجمع بين جون، مدير أحد الصناديق التحوطية في وول ستريت، وخوان، عامل بناء من نيكاراغوا، وهي أن كليهما مراجحان عالميان. فجون يبحث عن الفروق الدقيقة في أسعار الفائدة على مستوى العالم، وينقل مليارات الدولارات من مكان إلى آخر بنقرة على لوحة المفاتيح، ويسهم على الأرجح في تخصيص رأس المال بكفاءة أكبر.

أما خوان فقد انتقل من ماسايا إلى كاليفورنيا ليستغل فجوة مختلفة ولكن أعلى بكثير في الأسعار — فمتوسط أجر عامل البناء يزيد ١١ ضعفا في كاليفورنيا عنه في نيكاراغوا. وقد استخدم تحويشة العمر لأسرته ليدفع أتعاب المهربين ويعيش في خوف دائما من أن يقبض عليه ويرحَّل. ومع ذلك فإنه موضع حسد ٣٠٪ من النيكاراغويين الذين شملهم استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غولاب قالوا إنهم سيهاجرون إن أتيحت لهم الفرصة.

وقد استفاد جون من التكامل السريع الذي حدث مؤخرا بين الأسواق المالية وأسواق المنتجات. أما خوان فهو قصة نجاح في حد ذاته. فهو واحد من القلائل الذين يتغلبون على الحواجز الجغرافية والثقافية واللغوية والحواجز التي تنشئها السياسات ويواجهها معظم المهاجرين الذين يتطلعون إلى الحصول على وظائف أعلى أجرا في بلدان أخرى.

وتوقف تكامل الأسواق المالية هو أهم استثناء على الإطلاق لعملية العولمة، حيث يؤدي إلى وجود فروق مستمرة في الأجور. وذلك سبب استقرار نسبة المهاجرين في حدود ٣٪ من سكان العالم منذ عام ١٩٦٠. وهناك فجوات كبيرة في الأجور ليس فقط في القطاعات منخفضة المهارات مثل التشييد والزراعة ولكن أيضا في كثير من المهن مرتفعة المهارات (تقرير الأجور العالمية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣). فالأجور التي تتقاضاها الممرضات في أستراليا تزيد بسبعة أضعاف عنها في الفلبين؛ وتزيد أجور المحاسبين في المملكة المتحدة بستة أضعاف عنها في سري لانكا؛ وتزيد أجور الأطباء في الولايات المتحدة بخمسة أضعاف عنها في مصر — بعد تحييد أثر تعادل القوى الشرائية.

## التصور العام

تشير المستويات المنخفضة للهجرة العالمية وفجوات الأجور الكبيرة بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لها إلى أن أسواق العمل المحلية معزولة نسبيا وأن تأثير الهجرة على الأجور محدود.

إلا أن ذلك ليس هو التصور العام. فكثير من الأشخاص في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يرون أن الهجرة هي التحدي الأهم الذي تواجهه بلدانهم في الوقت الحالي ويلقون باللوم على مهاجرين مثل خوان لتراجع الأجور وارتفاع معدل البطالة.

وإلى أي مدى تبرر هذه المشاعر؟ أحد الموضوعات الرئيسية في الجدل الدائر حول الهجرة هو التصور الخاطئ والجهل. وتشير استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسة IPSOS Mori (دراسة Duffy and Frere-Smith, 2014) إلى أن البريطانيين يعتقدون أن المهاجرين يشكلون نسبة تصل إلى ٢٤٪ من مجموع السكان، إلا أن العدد الفعلي ١٣٪. وتزيد الفجوة على ذلك في الولايات المتحدة (٣٢٪ مقابل ١٣٪)، وفرنسا (٢٨٪ مقابل ١٠٪)، وإسبانيا (٢٤٪ مقابل ١٢٪). ويؤثر هذا التحيز في التصور على المشاعر بشأن الهجرة.

## أنماط الهجرة

ينبغي أن ننظر إلى أنماط الهجرة الفعلية قبل مناقشة تأثيرها على الوظائف. ففي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٠، زاد عدد المهاجرين على مستوى العالم من ٩٠ مليون إلى ٢١٥ مليون شخص — فيما يمثل نسبة مستقرة في حدود ٣٪ من عدد سكان العالم. ويأتي ثلثا هذا النمو من الهجرة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل الثلث الباقي تزايد التنقل بين بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وصعود بلدان الخليج الغنية بالنفط كمقاصد رئيسية، وتزايد الهجرة بين بلدان إفريقيا، والهجرة إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وأصبحت عدة بلدان من البلدان متوسطة الدخل وسريعة النمو، مثل ماليزيا وجنوب إفريقيا وتركيا، بلدان جذب إقليمي لكل من اللاجئين والباحثين عن عمل.

وتشكل الهجرة المتزايدة من الجنوب إلى الشمال السمة المميزة للعقود الخمسة الأخيرة. وتكشف بيانات نشرتها حديثا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي أنماطا مثيرة للاهتمام للهجرة إلى بلدان المنظمة، وهي بؤرة الجزء الأكبر من الجدل الدائر بشأن الروابط بين الهجرة وأسواق العمل. ويمثل المهاجرون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددهم ١١٣ مليون شخص حسب الوضع في عام ٢٠١٠ زيادة نسبتها ٣٨٪ مقارنة بالعقد السابق. ويشكل المهاجرون ١١٪ من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وهو ما يمكن أن يفسر القلق العام في هذه البلدان. وتمثل الهجرة فيما بين بلدان المنظمة نحو ٤٠٪ من المجموع في حين يأتي بقية المهاجرين من أمريكا اللاتينية (٢٦٪) وآسيا (٢٤٪) وإفريقيا (١٠٪).

والعامل الأكثر حسما لتأثير الهجرة على سوق العمل هو تكوين المهارات لدى المهاجرين. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينقسم المهاجرون بالتساوي تقريبا إلى أشخاص حاصلين على تعليم فوق الثانوي (٣٠٪) وأشخاص حاصلين على تعليم ثانوي (٣٦٪) وأشخاص حاصلين على تعليم ابتدائي (٣٤٪). ومقارنة بمواطني البلد، توجد زيادة في تمثيل العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي (٢٣٪ بين مواطني البلد المعني)، ولكن يوجد قصور في تمثيل العاملين الحاصلين على تعليم ثانوي (٤١٪ بين مواطني البلد المعني).

وتختلف هذه الأعداد بشدة باختلاف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يجعل من الصعب والخطر استخدام أي تعميمات. ففي أستراليا وكندا ونيوزيلندا وسويسرا، تتجاوز نسبة المهاجرين ٢٥٪ من مجموع السكان بينما تصل نسبتهم بصورة تكاد تلحظ إلى ١٪. ويتوفر للمهاجرين إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حظ أوفر من التعليم ويمثل هؤلاء ٧٠٪ من جميع المهاجرين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي في بلدان المنظمة (راجع الرسم البياني).

والهجرة لا تحدث في فراغ. بل تكون استجابة لقوى مختلفة من الدفع والجذب. وما دامت هناك فجوات كبيرة في الأجور، فسيقوم ملايين من الأشخاص مثل خوان بالمجازفة بحياتهم لتسلق جدران عليها حراسات شديدة، ويسبحون أنهارا، ويبحرون في محيطات لدخول البلدان مرتفعة الدخل. وتؤثر الهجرة وأوضاع سوق العمل المحلية على بعضها البعض، ومن ثم يجب أن يفسر التحليل الاقتصادي آليات هذه الآثار المرتدة. (راجع دراسة Borjas, 2014 للاطلاع على استعراض ممتاز للدراسات الأكاديمية في هذا المجال.)

## تأثير الهجرة على الوظائف

هل تؤدي الهجرة إلى خلق وظائف أم تدميرها؟ يتردد هذا السؤال عموما بشأن وظائف العاملين من مواطني البلد المعني، وليس مستوى الوظائف الكلي في البلد. ويعتقد أكثر من ٦٠٪ من الناخبين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، و ٥٠٪ في إسبانيا وإيطاليا، و ٤٠٪ في فرنسا وألمانيا أن المهاجرين يأخذون الوظائف من مواطني البلد المعني. ولا غرابة في أن يصبح السياسيون أكثر عداء للهجرة على مدى العقد الماضي مع تضرر أسواق العمل في أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جراء الأزمة المالية.

وبتنحية السياسة والتصورات جانبا، نجد أن هناك جدلا أكاديميا محتدما حول هذه المسألة. إلا أن الأعداد تشير إلى أن آثار الهجرة على الأجور والوظائف ضئيلة نسبيا. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة Ottaviano and Peri (2008) التي يستشهد بها على نطاق واسع إلى أن الهجرة سببت زيادة في أجور الأمريكيين متوسطها ٠,٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٦. إلا أن دراسة Katz (2007) وجدت أن الأثر في حدود صفر. وأيا كانت النتيجة، فمن الواضح أن تأثير الهجرة على الأجور ضئيل وهو ما ينطبق أيضا على بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة Docquier, Peri, and Özden (2014) إلى أن متوسط تأثير المهاجرين الجدد (الذين وصلوا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠) على الأجور هو زيادتها بنحو ٠,٣٪ في

## من الواضح أن تأثير الهجرة على الأجور ضئيل

ألمانيا وفرنسا، و ٠,٨٪ في المملكة المتحدة، ونسبة بين هذه وتلك بالنسبة لمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. بل إن الاقتصادي الأوكسفوردي بول كولير، وهو أحد منتقدي الهجرة الأعلى صوتا، يعترف بوجود آثار إيجابية وإن كانت محدودة للهجرة على أسواق العمل في البلدان الغربية، ويستند في معارضته حصرا إلى آراء بشأن التنوع الثقافي والتماسك.

ولئن كان ذلك التحليل ينطوي على حكمة فإنه لا يخلو من العيوب. فأولا، تعبر هذه النتائج عن المتوسط، ومن ثم، قد تعطي صورة غير واضحة للآثار غير المتجانسة على المجتمع بجميع شرائحه. فبعض فئات المجتمع، مثل العاملين الأكبر سنا والعاملين الذكور الأقل تعليما نسبيا الذين لا يستطيعون التنافس ولا أمل لديهم تقريبا في اكتساب مهارات جديدة، تتكبد خسائر كبيرة.

وثانيا، يمكن ببساطة أن يقوم كبير من هؤلاء العمال بالخروج من قوة العمل بدلا من قبول خفض في الأجر. وقد يرى هؤلاء أن استحقاقات التقاعد المبكر أو العجز أو إعانات البطالة تمثل خيارات أكثر جذبا. ولن تظهر تلك الآثار في الأرقام إذا لم يأخذ التحليل في الاعتبار هذا النوع من البطالة شبه الطوعية وركز فقط على أجور العاملين. وثالثا، تعنى معظم هذه التحليلات بالصورة العامة ومن ثم

### الخروج والارتقاء

تختلف نسبة المهاجرين في مجموع السكان وفي مجموع الحاصلين على تعليم فوق الثانوي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اختلافا كبيرا.

(نسبة المهاجرين، سن ١٥+، بين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي، ٪)

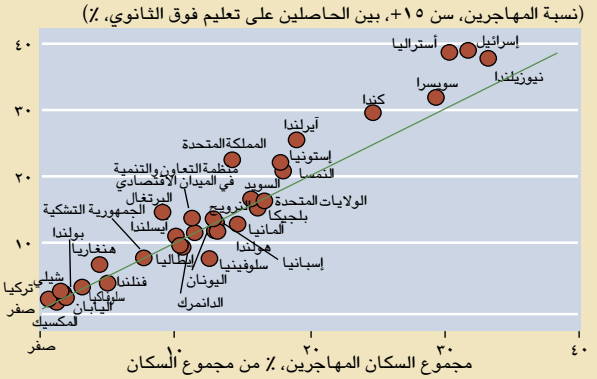


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالمهاجرين في المنظمة.

تتجاهل الفروق القطاعية. فكثير من المهن يسحبها المهاجرون من المواطنين ببساطة لأنهم على استعداد لقبول أجور أقل من تلك التي يتقاضاها مواطنو البلد المعني. ولذلك قد لا يكون هناك تأثير يذكر على الحاصلين على تعليم ثانوي، ولكن يكون التأثير ضخما على فئة فرعية مثلا منهم هم مشغلي الآلات.

ويتفق معظم اقتصاديو العمل على أن الهجرة ليست هي الجاني الرئيسي في التحديات التي شهدتها مؤخرا أسواق العمل ويواجهها العاملون الأكبر سنا والأقل تعليما. فالابتكارات التكنولوجية، ونقل الأعمال إلى الخارج، وتقلب الأوضاع المالية، وجمود أسواق العمل، والتغيرات الديموغرافية تشكل نتائج سوق العمل بدرجة أكبر من الهجرة. ولكن يتصادف أن المهاجرين كبش فداء أوضح وهدفا أسهل أمام السياسيين والجمهور.

## الآثار الديناميكية

في حين تخلص معظم الدراسات التي يستشهد بها على نطاق واسع إلى أن الهجرة تحدث في المتوسط تأثيرا محدودا على أسواق العمل، فإن البحوث التي أجريت مؤخرا تلقي شبكة أوسع. ويتم التركيز حاليا على الآثار الديناميكية التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وسلوكية في أسواق العمل. وما يهم هو كيف يتواءم المهاجرون مع أسواق العمل التي يقصدونها — أي ما إذا كانوا يكملون مهارات العاملين من مواطني البلد أو يستبدلونها، وأنواع الوظائف التي يأخذونها من المواطنين، والأهم استجابات المواطنين فيما يتعلق باختيار الوظائف والقرارات المتصلة بالتعليم وغير ذلك من خيارات سوق العمل. وتوجد لهذه العوامل انعكاسات أطول أجلا ومن المبرر إجراء تحليل دقيق لها.

تمثل الولايات المتحدة مختبرا مفيدا لتقصي هذه الآثار الديناميكية. فالمهاجرون يشكلون نسبة تصل إلى ١٦٪ من قوة العمل الأمريكية، إلا أنهم يتركزون في عدة مهن. وعلى سبيل المثال، يشكل المهاجرون ٦٠٪ من كثير من المهن المتصلة بالتشييد وغالبية عمال المزارع والجزارين. وفي الطرف الأخرى من طيف التعليم، نجد أن ثلث علماء الطب والفيزياء والرياضيات والأطباء والاقتصاديين لم يولدوا في الولايات المتحدة. وقد زادت هذه النسب تدريجيا على مدى العقد الماضي، مما يشير إلى أن المهاجرين قد تخصصوا بالفعل في هذين الطرفين من طيف المهارات. وهذه المهن هي أيضا التي يوجد فيها فيما يبدو قصور في المعروض من العمالة الوطنية. وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية ببساطة إلى عدد أكبر من الأطباء والعلماء والمهندسين مثلما تحتاج إلى عدد أكبر من عمال التشييد وعمال المزارع ومدبري المنازل من العدد الذي يستطيع أو يرغب مواطنو البلد في توفيره بالأجور الحالية.

ومن بين الاستجابات المحتملة للمواطنين — لا سيما في المهن منخفضة المهارات — الخروج من القوة العاملة والتمتع بإعانات البطالة السخية المقدمة من دولة الرعاية الاجتماعية. أو كما يقول جوفاني بيري من جامعة كاليفورنيا في ديفيس في كثير من مقالاته، يمكن أن يدفع المهاجرون مواطني البلد إلى القيام بمهام أكثر تعقيدا بأخذ وظائفهم الروتينية اليدوية (راجع مقال "الكدح والتكنولوجيا" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويمثل هذا التحسين في الوظائف عنصرا حاسما للانتاجية ونمو الدخل ويشيع بدرجة أكبر في البلدان التي لديها قوانين عمل أكثر مرونة، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويمكن أيضا أن تحدث عملية إعادة التوزيع هذه عبر المهن بين العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي. فعندما يهاجر أصحاب الشهادات المتقدمة، فإنهم غالبا ما يختارون المهن التي تتطلب قدرا أكبر من المهارات الكمية والتحليلية. وعندما ترتفع نسبة العاملين المولودين خارج البلد، يختار العاملون من المواطنين ذوي الشهادات التعليمية المماثلة مهنا جديدة تتطلب قدرا أقل من التحليل وقدرا أكبر من مهارات الاتصال والإدارة.

وتبدو أوجه التكامل هذه بين المهاجرين ومواطني البلدان في جوانب أخرى. ففي دراسة نادرة من بلد متوسط الدخل مستقبل للمهاجرين، خلصت أنا وماثيس فاغنر من كلية بوسطن إلى أن وصول عاملين منخفضي المهارة من إندونيسيا والفلبين إلى ماليزيا هز سوق العمل الماليزية. وخلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٠، أدى برنامج التعليم الوطني المتميز في ماليزيا إلى زيادة نسبة الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي على الأقل من ٥٠٪ إلى ٨٠٪. وتم تلافي القصور الناتج عن ذلك في عدد العاملين منخفض المهارات بتشغيل أعداد كبيرة من المهاجرين في مجالات التشييد والزراعة وفي الصناعات التحويلية المنخفضة التكنولوجية الموجهة نحو التصدير. وأصبح الماليزيون الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي مشرفين على هؤلاء العمال. وخلصنا إلى أن وصول ١٠ عمال مهاجرين أدى إلى إنشاء نحو ٧ وظائف متوسطة المهارة لمواطني ماليزيا. وبدون هذه الهجرة، لم يكن هؤلاء الشباب حديثو التخرج من المدارس الثانوية سيحصلون على وظائف تتناسب مع مستواهم التعليمي. والأهم من ذلك أن المعروض الكبير من المهاجرين منخفضي المهارات شجع الماليزيين على الاستثمار في تعليمهم حتى يميزوا أنفسهم في سوق العمل ويستفيدوا بشكل أكبر من أوجه التكامل في المهارات.

ويمتد هذا التكامل ليشمل القرارات التي تتخذها المرأة بشأن المشاركة في القوة العاملة. فالمرأة تتحمل أغلب مسؤوليات الأسرة المعيشية في كثير من البلدان، ولذلك يتضمن قرارها دخول سوق العمل مفاضلات أكثر تعقيدا من مفاضلات الرجل. فعدد كبير من النساء، لا سيما الحاصلات على تعليم عال، يخترن ألا يعملن على سبيل التفرغ، أو عدم الخروج للعمل أساسا. ويمكن أن يؤدي توافد مهاجرات منخفضات المهارات راغبات في توفير الخدمات المنزلية بأسعار أقل إلى تبديل جذري في قرارات النساء فيما يتعلق بالمشاركة في القوة العاملة في بلدان المقصد. وتبين باتريشيا كورتس من جامعة بوسطن وزملاؤها أن عمال المنازل الأجانب زادوا من مستويات توظيف المواطنات من الأمهات الشابات والنساء الحاصلات على تعليم عال في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى أن أكثر من نصف طلاب الجامعات في الوقت الحالي في كثير من البلدان إناث، بما في ذلك في ٣٢ من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن تأثير الهجرة على خلق الوظائف يمكن أن تكون له أهمية بالغة بالنسبة للرخاء الاقتصادي في الأجل الطويل.

ويأتي أحد الأمثلة الأخرى على ذلك التكامل من عالم كرة القدم، الذي هو على الأرجح أكثر أسواق العمل العالمية تكاملا (راجع مقال «عين على الكرة» في عدد مارس ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). فعندما احتشد أفضل ٧٣٦ لاعبا من لاعبي كرة القدم في العالم في البرازيل في الصيف الماضي للمشاركة في بطولة كأس العالم لكرة القدم التي ينظمها «الاتحاد الدولي لكرة القدم» (فيفا) كانوا يمثلون ٣٢ منتخبا وطنيا، إلا أن نصف هؤلاء النجوم تقريبا هم من لاعبي أندية الدوري الإنجليزي الممتاز، والدوري الإيطالي– الدرجة الأولى، والدوري الألماني، والدوري الإسباني. ومن بين ٩٢ لاعبا إفريقيا في بطولة كأس العالم لم يكن هناك سوى ٦ لاعبين فقط يلعبون في أندية موطنهم الأصلي.

وفي مختبرات البحوث والجامعات والشركات ذات التكنولوجيا العالية، يكمل العاملون المهرة بعضهم البعض. ويؤدي تجمع المهارات إلى تحسين الإنتاجية ويوسع النشاط الاقتصادي بدرجة أكبر. ويستفيد فريق ريال مدريد لكرة القدم، ومؤسسة غوغل، وأوركسترا نيويورك الفيلهارموني، وهوليوود كلها من هذه الظاهرة ويصبحون ماركات عالمية لمنتجاتهم المتفوقة. وتمثل هذه التداعيات سببا واحدا وراء رؤيتنا لمعارضة أقل للهجرة بين أصحاب المهارات المرتفعة، الذين يرون بوضوح أن إنتاجيتهم الفردية تزيد عندما يعملون مع أشخاص مثلهم.

## فائزون وخاسرون

قمنا حتى الآن بالتركيز على الطريقة التي تنشئ بها الهجرة وظائف، لا سيما من خلال أوجه التكامل في قوة العمل بين العاملين المواطنين والمهاجرين. ويتسم التأثير الكلي للهجرة غالبا بالإيجابية، وهو بالقطع ليس ضارا كما يفترض معظم الرأي العام. والمهاجرون يأخذون المهن التي لا يستطيع مواطنو البلد المعني أداءها أو لا يرغبون في أدائها. والمهاجرون هم أساتذة الهندسة وعمال جني الفواكه؛ وهم مديرو الصناديق التحوطية وأيضا عمال التشييد.

ولكن كما هي الحال بالنسبة لأي نشاط اقتصادي، هناك خاسرون. فهناك لاعب إسباني طُرد من فريق ريال مدريد لكرة القدم عندما وصل نجم النجوم البرتغالي كريستيانو رونالدو. ولم يتمكن بعض عمال التشييد الماليزيين الحاصلين على تعليم ابتدائي من التنافس

**المهاجرون يأخذون المهن التي لا يستطيع مواطنو البلد المعني أداءها أو لا يرغبون في أدائها**

مع العمال الفلبينيين وكانوا أكبر سنا من اكتساب مهارات جديدة. وفقدت كثيرات من المربيات الأمريكيات وظائفهن بعد توافد مهاجرات مكسيكيات على استعداد لقبول أجور أقل.

والتصور العام بشأن آثار الهجرة على تدمير الوظائف تصور قوي لأن فقدان الوظائف أمور يراها الجميع بوضوح، لا سيما المتضررون بشكل مباشر. أما آثار الهجرة على خلق الوظائف فهو أقل شفافية. ونادرا ما ترى الماليزية المشرفة على عاملة إندونيسية أو سيدة الأعمال الأمريكية التي تستطيع التأخر في عملها لأن لديها مربية جيدة ولدت في بلد أجنبي، أنهما مدينتان بوظيفتيهما وأجريهما إلى عامل مهاجر.

وتتسم أسواق العمل بالتعقيد. فالهجرة في معظم الحالات تكون استجابة للعرض والطلب. إلا أن المهاجرين يؤثرون على سوق العمل بطرق تزيد بدرجة أكبر من التعقيد. ونظرا لأن المكاسب تبدو أكبر من الخسائر، فإن أي اقتصادي سيوصي ببساطة بسياسات تعوض الخاسرين بفرض ضريبة على مكاسب الفائزين.

ويخلق المهاجرون جيوبا من أوجه تكامل المهارات المهمة ينبغي رعايتها وتنميتها. وينطبق ذلك بوجه خاص على أصحاب المهارات المرتفعة — سواء الأكاديميون، أو المهندسون، أو نجوم السينما، أو الرياضيون، أو حتى المسؤولون التنفيذيون في الشركات. ولا ينبغي لأي بلد أن يحد أبدا من هجرة أصحاب المهارات المرتفعة بتحديد حصص معينة. بل على العكس، ينبغي أن يُعطى جميع حملة الدكتوراه بطاقات إقامة دائمة. وبدلا من تحديد حصة معينة، يمكن أن تفرض الحكومة "رسوما إدارية"، سيكون أرباب العمل سعداء للغاية بدفعها مقابل تيسير تجهيز المعاملة.

وتتجاهل كل التحليلات تقريبا الفائدة العظمى للهجرة، وهي انخفاض الأسعار للمستهلكين. فمنازلنا تنظف بأسعار أقل، ولدينا عدد أكبر من الأطباء، وندفع سعرا أقل لشراء الخس الذي جناه عمال مهاجرون. وإننا لا نلاحظ تأثير الهجرة على مشترياتنا اليومية، وليس بوسع الاقتصاديين حسابها بسهولة. إلا أن هذه المكاسب حقيقية، وهي أكبر من أي أثر آخر. وليس من الممكن، سواء من الناحية القانونية أو العملية، فرض ضريبة خاصة على الخس أو على زيارة الطبيب لكون الاستفادة حصلت ببساطة نتيجة لوجود مهاجر. ولكننا نستطيع فرض ضريبة على توظيف المهاجرين. وذلك هو في الأساس ما يكمن وراء السياسات المتطورة لإدارة الهجرة في بلدان مثل سنغافورة والمملكة العربية السعودية. وتتضمن تأشيرة العمل رسما يدفعه رب العمل على أساس مستوى مهارة المهاجر ومهنته، وحجم الشركة والقطاع، وأوضاع سوق العمل الراهنة. ويعدل الرسم مع تغير الأوضاع وهناك آراء تقييمية تقدم باستمرار من كل من أرباب العمل والنقابات العمالية والباحثين. ولا يختلف نظام الرسوم هذا قيد أنملة عن التعريفة التي يدفعها المستورد على الحدود لدى استيراده لسلعة ما. وفي حالة اقتران هذا النظام بجزاءات صارمة على التهرب الضريبي، فإنه يمكن أن يحد من توظيف المهاجرين غير المسجلين في وثائق في القطاع غير الرسمي وأن يولد إيرادات.

وتتسم عمليات الإحلال بين مواطني البلد والمهاجرين بوضوح أكبر وتنطوي على ضرر أكبر. وتبدو أسواق العمل المرنة، مثل الأسواق القائمة في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أكثر قدرة على التعامل مع الآثار السلبية، إلا أن الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم يحتاجون إلى مساعدة. وهنا يأتي دور الضرائب المحصلة التي تحدثنا عنها أعلاه. وتأتي السياسات التعويضية في أشكال كثيرة، منها التأمين على فقدان الوظيفة أو تقديم الدعم للتدريب. إلا أن السياسة الأهم هي تشجيع الأشخاص — لا سيما العاملين الشبان — على اكتساب مهارات جديدة ومتفوقة ومتكاملة، من خلال التعليم.

وتفتقر سياسات الهجرة إلى الدرجة الكافية من العمق والكفاءة. فوزارات الخزانة والبنوك المركزية يحكمها اقتصاديون، ولكن «لا يسمح بدخول الاقتصاديين» في معظم البلدان عندما يتعلق الأمر بوضع سياسة للهجرة. وتهيمن شواغل الأمن القومي والشواغل القانونية على المناقشات والمعاملات البيروقراطية، إذ غالبا ما تقع إدارة الهجرة ضمن اختصاص وزارة الداخلية أو الأمن الوطني. وتمنح تصاريح الإقامة والعمل والمواطنة على أسس قانونية أو مبادئ سياسية دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية. وما أن وضعت نظم الهجرة في أستراليا وكندا وسنغافورة معايير اقتصادية دنيا لقراراتها حتى أصبحت فعالة للغاية. وفي ذلك الكثير الذي يمكن أن تتعلمه أوروبا والولايات المتحدة منهما.

إن السياسة المثلى ليست بناء جدران أعلى وأطول لمنع دخول مهاجرين مثل خوان. بل السياسة المثلى هي السماح لخوان (وجون) بالدخول وإيجاد طريقة لفرض ضريبة على جزء من المكاسب الاقتصادية التي يولدها لتدريب العمال الذين يحل محلهم. والقول أسهل من العمل، لكن العناء يساوي المكسب! ■

شاغلار أوزدن اقتصادي أول في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي.

المراجع:

*Borjas, George, 2014,* Immigration Economics *(Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).*

*———, and Lawrence Katz, 2007, "The Evolution of the Mexican-Born Workforce in the United States," in* Mexican Immigration to the United States, *ed. by George J. Borjas (Chicago: University of Chicago Press).*

*Docquier, Frederic, Giovanni Peri, and Çağlar Özden, 2014, "The Labor Market Impact of Immigration and Emigration in OECD Countries,"* Economic Journal, *Vol. 124, pp. 1106–1145.*

*Duffy, Bobby, and Tom Frere-Smith, 2014,* Perceptions and Reality: Public Attitudes to Migration, *IPSOS Mori Social Research Institute (London).*

*International Labor Organization (ILO), 2012/2013,* Global Wage Report *(Geneva).*

*Ottaviano, Gianmarco, and Giovanni Peri, 2008, "Rethinking the Effect of Immigration on Wages,"* Journal of the European Economic Association, *Vol. 10, pp. 152–97.*